British Columbia's
Office of the Human Rights Commissioner

الإنصاف أكثر أمانًا: اعتبارات حقوق الإنسان لإصلاحات ممارسات الشرطة في مقاطعة بريتش كولومبيا - ملخص تنفيذي

التقديم | نوفمبر 2021

يمكنك العثور على التقرير الكامل (باللغة الإنجليزية) على: bchumanrights.ca/SCORPA

لقد ولّى وقت النقاش حول ما إذا كانت العنصرية المنهجية موجودة في ممارسات الشرطة - وخاصة ولكن ليس حصرًا، لأنها تؤثر على السكان الأصليين وأصحاب البشرة السوداء في بريتش كولومبيا. حان وقت التصرّف.

دأبت المجتمعات المحلية، التي تأثرت سلبًا منذ فترة طويلة بممارسات الشرطة التمييزية، على تبادل القصص فيما بينها، ودعت إلى التغيير، بما في ذلك أمام اللجنة البرلمانية الخاصة بإصلاح قانون الشرطة في بريتش كولومبيا (SCORPA). ويؤكد تحليل البيانات الواردة من إدارتي شرطة فانكوفر ونيلسون وشرطة الخيالة الكندية الملكية في سوري ودنكان وبرنس جورج (انظر الملحق B من التقرير الكامل) ما تقوله المجتمعات المحلية منذ فترة طويلة:

- أن السكان الأصليين وأصحاب البشرة السوداء موجودون على نحو صارخ أو زائد عن الحدّ في إحصاءات سجّلات حوادث التوقيف/الاتّهام حسب الولاية القضائية. كما أن اللاتينيين والعرب/الغرب آسيويين موجودون كذلك بما يفوق الحدّ في العديد من سجّلات الولايات القضائية للشرطة.

- أن قدرًا كبيرًا من نشاط الشرطة ينطوي على الناس الذين يعانون من مشاكل الصحة النفسية. كما أن السكان الأصليين وأصحاب البشرة السوداء والعرب/الغرب آسيويين موجودون إلى حد كبير في هذه الأنواع من تعامل الشرطة في العديد من الولايات القضائية.

- في حين أن النساء عامةً أقلّ تواجدًا في إحصاءات سجّلات حوادث التوقيف/الاتهام من قِبل الشرطة، فإن نساء السكان الأصليين إما متواجدات بدرجة كبيرة أو زائدة عن الحدّ في إحصاءات الاعتقال في معظم الولايات القضائية التي كانت موضوع البحث في بريتش كولومبيا، لا بل في كثير من الحالات، يتجاوز معدل اعتقالهن معدل اعتقال الرجال البيض، على سبيل المثال.

تلك التفاوتات العِرقية ليست بالضرورة مجرّد نتيجة للتحيز في ممارسات الشرطة نفسها، لأن العنصرية المنهجية داخل العديد من النظم تؤدي إلى الإفراط في تجريم السكان الأصليين أو ذوي البشرة السوداء أو غيرهم من المهمشين. وبغض النظر عن التقاء العوامل، فإن قوات الشرطة – إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في نظام العدالة وعبر الحكومة – مُلزَمة بالتصدي استباقيًا لأوجه عدم المساواة المنهجية التي تؤثر على السكان الأصليين وأصحاب البشرة السوداء (وغيرها من المجموعات كما هو مفصل في تحليل بيانات البروفيسور ورتلي).

توصي مفوضة حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا، في هذه المذكّرات، بإصلاح مجموعة من ممارسات الشرطة في بريتش كولومبيا من أجل الحد من العنصرية المنهجية وتحسين السلامة - من خلال تحسين الإنصاف - من أجل سكّان مقاطعة بريتش كولومبيا.

نوصي بما يلي لإصلاح الشرطة استنادًا إلى أربعة مُسلَّمات أساسية:

- أن ممارسات الشرطة في هذه الدولة مُتجذّرة في التفويضات الاستعمارية للتحكّم في السكان الأصليين لاستقدام المستعمرين إلى هذه الأرض.

- أن الهدف الرئيسي من ممارسات الشرطة هو تعزيز وحماية سلامة المجتمع المحلي.
- أن ممارسات الشرطة التمييزية تقوّض المجتمعات المحلية بدلاً من أن تحميها، أو على العكس من ذلك، أن الإنصاف ضروري لسلامة المجتمع المحلي.
- أن إصلاح الشرطة ممكن وضروري على حدٍّ سواء.

هذه التوصيات ما هي إلا نقطة انطلاق لتحقيق الإنصاف في ممارسات الشرطة:

إدراك التزامات مقاطعة بريتش كولومبيا تجاه السكان الأصليين.

1. ينبغي أن تعمل حكومة بريتش كولومبيا مع السكان الأصليين على أساس أنها علاقات بين حكومة وأخرى لإدخال تعديلات تشريعية على "قانون الشرطة".
2. ينبغي أن توفّر حكومة بريتش كولومبيا التمويل لتمكين السكان الأصليين من المشاركة في إصلاح "قانون الشرطة".

البيانات المصنّفة

3. ينبغي لوزير السلامة العامة والمحامي العام أن يخطو خطوات نحو تعديل "قانون الشرطة" للسماح علانيةً للشرطة بجمع البيانات الديمغرافية، القائمة على العِرق، وغيرها من البيانات الديمغرافية، بغرض التصدي للتمييز المنهجي في ممارسات الشرطة.
4. ينبغي لوزير السلامة العامة والمحامي العام أن يطلب من رئيس خدمات الشرطة استخدام نموذج إدارة بيانات السكان الأصليين والعمل مع مجلس إدارة المجتمعات المحلية، الذي تأسّس بموجب تشريع البيانات، لوضع معايير بيانات ممارسات الشرطة المصنفة والإشراف عليها.
5. وريثُما يجري إنشاء مجلس إدارة المجتمعات المحلية، يوصي المفوضُ رئيسَ خدمات الشرطة بالانخراط مع المجتمع المحلي، واستعمال نموذج لإدارة بيانات السكان الأصليين لوضع معايير بموجب الفقرة 40(1)(vii)(a.1) من "قانون الشرطة" التي تخصّ تحديدًا جمع بيانات الشرطة المصنفة، واستخدامها، والكشف عنها.
6. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام وضع جداول للاحتفاظ بالبيانات في المقاطعة بالتشاور مع مجلس إدارة المجتمعات المحلية (أو عن طريق المشاركة المجتمعية قبل إنشاء مجلس إدارة المجتمعات المحلية) وأن تطلب من جميع دوائر خدمات الشرطة الاحتفاظ ببيانات مصنفة وغير مُحدِّدة للهوية في مستودعات البيانات لأغراض البحث والأغراض المشروعة الأخرى.
7. ينبغي للمدعي العام أن يوسّع نطاق سلطة وقدرة مكتب مفوض المعلومات والخصوصية في بريتش كولومبيا ليشمل التحقيق في الشكاوى أو المخاوف المتعلّقة بجمع أو استخدام أو الكشف عن البيانات التي يغطيها معيار بيانات ممارسات الشرطة الإقليمية.

التفتيش في الشوارع

8. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام تعديل معيار ممارسات الشرطة الإقليمية، 6.2 "استيقاف الشرطة للأشخاص" (أو المعايير اللاحقة المتعلقة باستيقاف الشرطة للأشخاص) للحد من ممارسة السلطة التقديرية، وضمان المساءلة عن تصرفات الشرطة، وضمان جمع المعلومات لأغراض المساءلة فقط، على النحو المُفصَّل في 47 مذكّرة من هذه التقارير.
9. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام تنفيذ معيار غير منحاز لممارسات الشرطة خاص بالاستيقاف المروري. ينبغي أن يتناول هذا المعيار صراحةً إجراء الاستيقاف المروري دون تحيز من خلال مطالبة جميع دوائر خدمات الشرطة بسياسة تقلّل من سلطة الضباط التقديرية في ممارسات الشرطة الاستباقية مثل نقاط التفتيش الخاصة بفحص نسبة الكحول في الدم.

إنهاء مهمّات الشرطة

10. ينبغي أن تعمل حكومة بريتش كولومبيا مع جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك حكومات السكان الأصليين والحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والبلديات، لوضع إطارٍ لإعادة توجيه تمويل ميزانيات الشرطة، والاستثمار في الخدمات، التي

يقودها المدنيون، للأشخاص الذين يعانون من مشكلات الصحة النفسية وتعاطي المخدرات والتشرّد، وغير ذلك من التحديات التي يمكن تلبيتها من خلال زيادة تقديم الخدمات الاجتماعية بدلاً من الاستجابة للعدالة الجنائية.

11. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام تكييف خدمات رقم الطوارئ 911 لضمان انخراط الشرطة في الاستجابة للأشخاص الذين يعانون من أزمة متعلّقة بالصحة النفسية كملاذ أخير فقط، وليس كأول المستجيبين الافتراضيين. هناك مزيدٌ من التفاصيل في صفحة رقم 58 من هذه التقارير.

12. ينبغي أن تقوم حكومة بريتش كولومبيا باستثمارات كبيرة، في خدمات الصحة النفسية وتعاطي المخدرات، تحت قيادة مدنية (أي بقيادة وكالات مجتمعية لا الشرطة أو السلطات الصحية) بما في ذلك:

- إنشاء مراكز للاستجابة العاجلة يعمل بها فرق متعددة التخصصات تضم أطباء الصحة النفسية، والممرضين، والأخصائيين الاجتماعيين، والعاملين من الأقران، الذين يمكنهم تقديم الدعم والاحتضان الذي يمتد إلى ما هو أبعد من النموذج الطبي للتشخيص والعلاج.
- زيادة الاستثمارات في المساكن الخاصة بالرعاية المعقّدة، وعلاج تعاطي المخدرات، للأشخاص شديدي العَوز للدعم في مجال الصحة النفسية وتعاطي المخدرات. هناك مزيدٌ من التفاصيل في صفحة رقم 58 من هذه التقارير.

13. ينبغي لحكومة بريتش كولومبيا أن تعالج التقاطع بين ممارسات الشرطة والتشرّد والصحة النفسية وتعاطي المخدرات عند وضع استراتيجية المقاطعة للتشرد.

14. يجب على مجالس المدارس إنهاء برامج مسؤول ارتباط المدارس (SLO) ما لم تتمكن من إثبات وجود حاجة لهذه البرامج، وتكون الحاجة قائمة على الأدلة ولا يمكن تلبيتها من خلال وسيلة أخرى. يجب على مجالس المدارس، عند إجراء هذا التقييم، أن تركّز على أثر البرامج المستمرّة لمسؤول ارتباط المدارس على السكان الأصليين وأصحاب البشرة السوداء وغيرهم من الطلاب.

15. ينبغي إعادة تعيين أدوار مسؤول ارتباط المدارس النفسية والاجتماعية والتعليمية على المدنيين ذوي الخبرة في التدريب وقيادة الأنشطة اللا منهجية الأخرى، وتقديم المشورة للأطفال والشباب، والممارسة العالمة بالصدمات النفسية، ومكافحة الاعتداء الجنسي، والتثقيف بشأن تعاطي المخدرات، ومكافحة التنمّر. ينبغي إعادة توجيه الأموال والموارد التي كانت ستذهب لمسؤول ارتباط المدارس إلى المدنيين لأداء هذه الأدوار.

مساءلة الشرطة

16. ينبغي لوزارة النائب العام أن توفّر تمويلاً لبرامج التأييد القانوني، بما في ذلك المساعدة القانونية، لتقديم المشورة وتمثيل الأشخاص الواردين في الشكاوى أو التحقيقات من قِبل لجنة المراجعة والشكاوى المدنية لشرطة الخيالة الملكية الكندية (CRCC)، ومكتب التحقيقات المستقلة (IIO)، ومكتب مفوّض شكاوى الشرطة في بريتش كولومبيا (OPCC)، ومحكمة حقوق الإنسان في بريتش كولومبيا.

17. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام وضع خطة وجدول زمني لتحقيق هدف إضفاء الطابع المدني الكامل على مكتب التحقيقات المستقّلة في أقرب وقت ممكن.

18. ينبغي أن يضع مكتب مفوّض شكاوى الشرطة خطةً وجدولاً زمنيًا لتحقيق هدف إضفاء الطابع المدني الكامل على المكتب في أقرب وقت ممكن.

19. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام وضعَ خطة وجدول زمني لمطالبة لجنة المراجعة والشكاوى المدنية للشرطة الملكية الكندية، (عند الرد على الشكاوى في بريتش كولومبيا)، للتحرّك نحو هدف إضفاء الطابع المدني الكامل في أقرب وقت ممكن.

20. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام ضمان إما أن تخضع شرطة الخيالة الملكية الكندية لسلطة مكتب مفوّض شكاوى الشرطة، على النحو الذي أوصت به لجنة التحقيق في ممارسات الشرطة في بريتش كولومبيا، أو أن تجري مواءمة القانون وعمليات الشكاوى المتعلقة بمكتب مفوّض شكاوى الشرطة ولجنة المراجعة والشكاوى المدنية للشرطة الملكية الكندية.

21. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام توسيع تفويض مكتب مفوّض شكاوى الشرطة لتمكينه من التحقيق في الشكاوى بنفسه، أو تحمل المسؤولية عن أي تحقيق، أو إحالة الشكاوى إلى مكتب التحقيقات المستقّلة للتحقيق فيها. إذا جرى توسيع تفويض مكتب مفوّض شكاوى الشرطة، يجب تزويد موظفي المكتب بالتدريب اللازم.

22. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام استخدام سلطتها في وضع الأنظمة بموجب الفقرة 74(2) (t.4) من "قانون الشرطة" لتوسيع تفويض مكتب التحقيقات المستقّلة على الفور لتشمل التحقيقات في الاعتداء الجنسي. إذا جرى توسيع سلطة مكتب التحقيقات المستقّلة، يجب على محققي المكتب بناء الخبرة في ديناميات العنف القائم على نوع الجنس.

23. ينبغي اعتماد التوصيات التي قدمتها "خدمات دعم النساء اللاتي يتعرضنّ للضرب" إلى اللجنة البرلمانية الخاصة بإصلاح قانون الشرطة في بريتش كولومبيا من أجل أن تقوم الحكومة بإجراء تقييم شامل لاستجابات الشرطة للعنف المنزلي والاعتداء الجنسي.

24. ينبغي للنائب العام أن يتخذ خطوات لتعديل "مدونة حقوق الإنسان" في بريتش كولومبيا لتشمل الحالة الاجتماعية وهوية السكان الأصليين كأسباب محمية.

25. ينبغي تعديل "قانون الشرطة" لضمان تمثيل مجالس الشرطة للمجتمعات المحلية التي تخدمها، وتحديدًا للمجتمعات المحلية التي تتأثر أكثر من غيرها بممارسات الشرطة، بما في ذلك عن طريق مطالبة كل مجالس الشرطة بتمثيل السكان الأصليين.

26. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام العمل مع شرطة الخيالة الملكية الكندية في بريتش كولومبيا لإنشاء مجالس أو مجالس محلية للشرطة المدنية في مناطق مختلفة من المقاطعة.

27. ينبغي لوزارة السلامة العامة والمحامي العام وضع شروط إضافية للإبلاغ العام لمجالس الشرطة لتحسين شفافية ومساءلة مجالس الشرطة.

28. ينبغي لحكومة بريتش كولومبيا أن تنشئ هيئة رقابة قوية وممولة جيدًا للشرطة المدنية للسكان الأصليين (أو فروعًا داخل هيئات رقابة مدنية معترف بها رسميًا وذات سمعة طيبة داخل الولاية القضائية)، والتي يجب أن تشمل تمثيل نساء وفتيات الشعوب الأصليين ومجموعة الميم/المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، بما في ذلك الخلفيات الثقافية المتنوعة للسكان الأصليين، على النحو الذي دعا إليه التقرير النهائي للتحقيق في نساء وفتيات السكان الأصليين المفقودات والمقتولات. وينبغي أن تتمتع هيئة الرقابة المدنية للسكان الأصليين بالصلاحيات الواردة بمزيد من التفصيل في صفحة رقم 71 من هذه التقارير.

29. وإلى أن تُنشئ حكومة المقاطعة هيئات رقابة مدنية للسكان الأصليين، ينبغي تعيين مراقب مدني لكل تحقيق في حادث يؤدي إلى وفاة شخص من السكان الأصليين أو أذيته أذية بالغة. على الحكومة إزالة أية حواجز أمام المشاركة الفعالة لهذه الهيئات.

باسم حقوق الإنسان والمساواة والسلامة والعدالة، تحث مفوضة حقوق الإنسان اللجنة الدائمة المختارة المعنية بإصلاح قانون الشرطة - ثم حكومة بريتش كولومبيا - على اعتماد هذه التوصيات إلى جانب المذكرات الهامة التي قدّمها كثيرون آخرون، وعدم الإحجام عن إعادة رسم دور الشرطة في مقاطعتنا.